

تطبيقات وممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، عرض تجارب  
Applications and practices of social responsibility in Islamic banks  
presentation of experiences

أ.د حبار عبد الرزاق

أستاذ دكتور بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر  
رقم الهاتف: 00 213 5 58 37 27 32 - ايميل: a.habbar@univ-chlef.dz

د. فرج شعبان

أستاذ محاضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محند اكلي بالبويرة - الجزائر  
رقم الهاتف: 00 213 7 71 07 45 14 - ايميل: cferedj@yahoo.com

تاريخ النشر 2019/8/19

تاريخ قبول النشر 2019 / 6 / 13

تاريخ استلام البحث 2019 / 2 / 27

### المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاجتماعي الذي تقوم به المصارف الإسلامية التي تم اختيارها مقارنة بمكانتها وقيمتها السوقية، تبعاً لذلك وقع الاختيار على أربعة مصارف إسلامية حيث تم تحليل أنشطتها المجتمعية حسب ما أصدرته من تقرير وبيانات في هذا المجال. وبينت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية مدركة تماماً بأهمية تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية وتجلى ذلك في المساهمات النوعية والمالية التي تقدمها، كما سجلنا من خلال هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية تركز بشكل أكبر على مسؤولياتها الاجتماعية الموجهة لمختلف فئات المجتمع في مقابل اهتمام أقل بمسؤولياتها تجاه العاملين والموظفين، كما تغيب المشاريع المجتمعية الموجهة خارج المكان (خارج البلد) وكذلك التنسيق والمشاركة في هذه المشروعات فيما بين المصارف الإسلامية.

**الكلمات الدالة:** المصارف الإسلامية، المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، الأبعاد الإنسانية، المبادئ، الأخلاق.

### Abstract

This study aimed at identifying the social role played by the Islamic banks that have been chosen in relation to their position and market value. Accordingly, four Islamic banks have been selected as their community activities were analyzed according to a report and data in this area. The results of the study showed that Islamic banks are fully aware of the importance of their social responsibility and reflected in the qualitative and financial contributions they provide. Throughout this study, we also noted that Islamic banks focus on their social responsibilities directed towards different groups of society in return for less attention to their responsibilities towards employees. We also noticed lack of community oriented projects outside the country, as well as the coordination and participation in the projects among Islamic banks.

**Key words:** Islamic banks, social responsibility, sustainable development, human dimensions, principles, ethics.

### أولاً: مقدمة

تستهدف أي مؤسسة اقتصادية أو مالية في وقتنا الحاضر تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت تستأثر بالاهتمام الكبير من طرف مختلف الهيئات والمنظمات العالمية بالرغم من طابعها غير الإلزامي، وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف يتخذ منهج المسؤولية الاجتماعية كخارطة طريق تساعد مدراء ومسؤولي المؤسسات على تحقيق نمو مستدام يأخذ بعين الاعتبار القيم الأخلاقية

والاجتماعية والبيئية للوصول إلى مصلحة متوازنة بين قطاعات المجتمع كافة، وتتمحور أهداف التنمية المستدامة حول خفض عدد الفقراء والحد من انتشار الأمراض المزمنة والخطيرة وتعميم التعليم.

لم تتأخر المصارف بالنظر لمركزها الاقتصادي في الانخراط في مسار المسؤولية الاجتماعية إدراكا لحجم التحديات الاجتماعية والصعوبات المعيشية التي تواجه فئات واسعة من المجتمع، وهو الدافع الذي أدى بالمصارف للبحث عن ترك أثر إيجابي يؤدي إلى خلق قيمة اجتماعية مضافة، والمساهمة في عملية التنمية المستدامة، وبذلك أصبح الهدف من النشاط غير متوقف على تحقيق الأرباح والعوائد للملاك والمساهمين بل تعداه إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والمحافظة على البيئة ومساعدة الفئات المجتمعية الأقل حظا وبشكل مستديم.

تركز في دراستنا على الدور الاجتماعي الذي تقوم به المصارف انطلاقا من سعيها إلى تحقيق الأرباح والعوائد في ظل بيئة مجتمعية أصبحت تولي اهتماما كبيرا للأبعاد الإنسانية والأخلاقية والبيئية، خصوصا في ظل هيمنة شبه كلية للرأسمالية والعولمة الاقتصادية التي ولدت أزمتا متتالية نتيجة تعاظم المصلحة الشخصية والذاتية لدى ملاك المؤسسات ورجال الأعمال على حساب المصلحة والمنفعة العامة، وما زاد من حدة هذه الوضعية انحسار دور الدولة في معظم مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وبالنظر للمبادئ والمقاصد التي تصبو إليها المسؤولية الاجتماعية للمصارف فإننا نلمس بوضوح تقاطعها مع ما تحمله رسالة المصارف الإسلامية التي تعمل وفقا للمقاصد والمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية ما يجعل المسؤولية الاجتماعية صلب نشاطها لتحقيق تنمية متوازنة مستدامة تراعي من خلالها مصالح الملاك وسائر المتعاملين معها دون تمييز أو تفضيل، فهي "مسئولة" و "أحق" أكثر من غيرها في تقديم هذه الخدمة للمجتمع.

- **أهمية الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال إبراز دور المجتمع المصارف الإسلامية العاملة في الوطن العربي الذي يترجم بمجموعة من التطبيقات والممارسات التي دأبت عليها منذ إنشائها، ومن ثم القيام بالمقارنات الضرورية التي تبرز تفرق كل مصرف إسلامي بمشروعه المجتمعي، كما أن المصارف المختارة للدراسة والتحليل تعد من أكبر المصارف الإسلامية ليس فقط في الوطن العربي ولكن في العالم الإسلامي ككل.

- **هدف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطبيقات وممارسات المصارف الإسلامية في الدول العربية المختارة وتقييم تجربتها في ميدان المسؤولية الاجتماعية سواء الموجهة إلى خارج المصرف أو داخله، وذلك من خلال التعرض لمختلف المشروعات والمبادرات المجتمعية التي تم القيام بها أو الموضوعات كخطط مستقبلية، ومن ثم القيام بالمقارنات بين المصارف محل الدراسة ورصد نقاط القوة ومواطن النقص.

- **مشكلة الدراسة:** اعتبارا لما ينتظر من المصارف الإسلامية لعبه في مجال المسؤولية الاجتماعية أكثر من غيرها من باقي المصارف على أساس البعد الديني والقيمي والأخلاقي التي تنشط فيه المصارف الإسلامية، فإننا نطرح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما هي تطبيقات وممارسات المسؤولية الاجتماعية المتبعة في المصارف الإسلامية ؟ أخذا بالتحليل والدراسة مجموعة من المصارف المختارة.

- **فرضية الدراسة:** تختلف المصارف الإسلامية مع بعضها البعض في ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية، وهذا بالرغم من أن التجارب المعروضة لمجموعة المصارف تنتمي لمنطقة الخليج العربي، وهو ما يؤشر لاختلاف إستراتيجية وأهداف كل مصرف إسلامي.

- **منهج الدراسة:** نعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يسمح بدراسة ووصف وتحليل واقع المصارف الإسلامية في أداء دورها المجتمعي اعتمادا على المشروعات والمبادرات التي تقدمها.

## ثانيا: الدراسات السابقة

نورد فيما يلي عددا من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية بشكل خاص وفي المصارف عموما:

- **دراسة نزار ميهوب (2009)** تحمل عنوان "المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية"، هدف البحث إلى إلقاء الضوء على التطبيق العملي للمسؤولية الاجتماعية لدى المصارف الإسلامية في الوطن العربي، وذلك من خلال عرض أهم المشاريع التي تبنتها المصارف الإسلامية ضمن إستراتيجيتها، وقد تبين من خلال البحث أن المسؤولية الاجتماعية لم تصل إلى الحد اللائق بضخامة المصارف المتنوعة، بل هي محاولات متواضعة يتطلع المجتمع إلى مضاعفتها، والاهتمام بها بشكل أكثر ما يصب في تنمية المجتمع ورفده بالمشروعات البناء الحضارية.

- **دراسة لمجموعة من الباحثين أعدتها "مدرسة إدارة الأعمال بستراسبوغ" (2009)** تحمل عنوان "المالية الأخلاقية والمالية الإسلامية: أي تقارب؟" توصلت هذه الدراسة المشتركة إلى أن الشريعة الإسلامية تقترح نموذج للمسؤولية الاجتماعية أكثر عمقا من تلك النماذج المقترحة من طرف النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، وهذا بسبب مبدأ "التقوى"، فالمؤسسات لا تعتبر موارد مالية للمساهمين فقط وإنما تعتبر توفر موارد اقتصادية للمجتمع ككل وهي بذلك تعتبر نعمة من نعم الله على عباده.

- **دراسة احمد سامي عدلي إبراهيم القاضي (2010)** تحمل عنوان "المسؤولية الاجتماعية للمصارف العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها - تأثيرها على الأداء)، هدفت هذه الدراسة اختبار مدى قيام المصارف بممارسة درجة من المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة تجاه الأطراف ذات المصلحة، وتقييم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على أداء المصارف باعتبارها شركات مساهمة مصرفية.

وتوصل الباحث أن درجة ممارسة المصارف الخاصة للمسؤولية الاجتماعية أكبر منها في المصارف العامة، وإن انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية جزئيا جعل من المشاركة الاجتماعية جزءا من خطط التسويق والدعاية للمصرف، وأدى ذلك إلى وجود منافسة في القطاع المصرفي، في المقابل المصارف التي لا تحمل في خططها أي نشاطات اجتماعية تعتبر من المصارف الناقصة في المجتمع وفي الوسط الاقتصادي والحكومي.

- **دراسة كل من العربي مصطفى (و) طروبيا نذير (2012)** "المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى اهتمام المصارف الإسلامية بممارسة المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة واستعراض تجربة المصرف الإسلامي للتنمية في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتوصل الباحثان أنه بالرغم من وجود مؤشرات جيدة على اهتمام المؤسسات المالية بالمسؤولية الاجتماعية إلا أن المقادير التي تساهم بها المصارف الإسلامية للخدمات الإنسانية والاجتماعية ضئيلة لا تتناسب مع آمال وطموحات المجتمعات، وبالنسبة للمصرف محل الدراسة (المصرف الإسلامي للتنمية) فإنه يمكنه أن يلعب دورا رائدا في مجال المسؤولية الاجتماعية إذ استطاع أن يقدم يد العون للمجتمع في ميادين شتى كالتعليم والصحة.

- **دراسة Virginie Martin (2012)** "المالية الإسلامية: خطوة جديدة نحو المالية الأخلاقية؟"، وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم مبادئ التمويل الإسلامي من أجل معرفة كيف يمكن أن تساهم في جعل التمويل التقليدي الغربي أكثر أخلاقية، وأوضحت الباحثة كيف يمكن لهذه العناصر أن تجلب عناصر إيجابية للرأسمالية، وفي الوقت نفسه سلطت هذه الدراسة الضوء على حدود هذا القبول للتمويل، على الرغم من أن التمويل الحلال يقدم بعدا أخلاقيا مهما في الديناميكيات المالية، إلا أنه ليس خاليا من العيوب والقيود، لاسيما فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة أو التدخل في الشركات، كما أشارت هذه الدراسة إلى عزوف فرنسا عن فتح أبوابها لهذا النوع من التمويل.

- دراسة عبد الناصر طلب الزيود (2013) تحمل عنوان "المسؤولية الاجتماعية للمصارف العاملة في الأردن (2008-2010)", هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى انخراط المصارف الأردنية في تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال المبادرات التي تقوم بتبنيها وتطبيقها على مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية، وهل هذه المسؤولية مدرجة ضمن استراتيجياتها أم لا، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف العاملة في الأردن تتحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بالمجتمع المحلي وهو ضمن استراتيجياتها وسياساتها العامة في مقابل تقصير هذه المصارف في البعد الداخلي الموجه للموظفين والعاملين بالمصارف.
- دراسة منير سليمان الحكيم (2014) تناولت موضوع "المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاجتماعي المنوط بالمصارف الإسلامية كأحد الأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك من خلال التعرف على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المصارف الإسلامية الأردنية للمتعاملين معها، وعلى مدى استجابتها لحاجة المتعاملين معها بالشكل المناسب، وأهم الصعوبات التي تواجهها للقيام بدورها المطلوب، وبيّنت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية الأردنية تقوم بالمحافظة على شرعية وسلامة المعاملات المقدمة للمتعاملين معها وفاءً لمتطلبات مسؤوليتها الاجتماعية مع أولئك المتعاملين، وأنها تقوم بالعمل على تحقيق رضا المودعين، وتسهيل إجراءات التعامل لكسب ثقتهم.
- دراسة هشام بن حميدة (2016) تناولت موضوع "تقييم واقع المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية (دراسة حالة عينية من المصارف الإسلامية)"، هدف من خلالها إلى تقييم واقع المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية الحالية، وتوصل الباحث إلى اقتصار المسؤولية الاجتماعية في الأعمال الخيرية والأعمال التطوعية، ورعاية النشاطات العلمية والرياضية.

### ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الوضعي

تركز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على التزامات المؤسسة اجتماعياً، وغالباً ما تأخذ هذه المسؤولية الطابع الأدبي والمعنوي معبرة عن طريقة عمل المؤسسة والتي من خلالها تتمتع الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة المؤسسة (الغالبى و العامري، 2005، ص: 113).

#### 1- تعريف المسؤولية الاجتماعية:

يعرف المصرف الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال أنها التزام أصحاب المؤسسات والشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل مع موظفيهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل بهدف تحسين مستوى المعيشة، بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد (الشرح، 2014، ص: 02)، كما عرفت الغرفة التجارية الدولية المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام مؤسسات الأعمال الطوعي بإدارة أنشطتها على نحو مسئول (الشرح، مرجع سبق ذكره، ص: 02).

إن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يقودنا إلى الحديث عن المسؤولية الاقتصادية باعتبار أن المؤسسة أو المنظمة ذات طابع اقتصادي بالدرجة الأولى وتهدف إلى تحقيق الأرباح أساس مهمتها، وهنا قد يقع تعارض بين الوظيفتين، بمعنى هل تتوقف وظيفة المؤسسة أو المنظمة على تحقيق أهداف مالكيها فقط أم تمتد وظيفتها إلى تحقيق أهداف ومصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة (العمال، المستهلكين، الموردين... الخ)، وهذا ما يعبر عنه بالبعد الاجتماعي.

حجة المؤيدين لاقتصار وظيفة المؤسسة على البعد الاقتصادي مبنية على مسؤولية المشروع عن أصحابه ولا علاقة له بالآخرين إلا العلاقة الاقتصادية المحضة، أما حجة المؤيدين لامتداد وظيفة المؤسسة إلى البعد الاجتماعي ترتكز كون أطراف المشروع الاقتصادي في الحقيقة متعددون، وعلى المشروع الناجح أن يحقق ما يمكن تحقيقه من مطالب أطرافه، وليس فقط مطالب ملاك، ثم إن تلبية مطالب الأطراف الأخرى بقدر الإمكان سوف تحقق في النهاية مطالب أصحابه.

وهذا يطرح علينا تساؤل مفاده: هل هناك تعارض بين المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية؟ والجواب هو نعم هناك في غالب الأمر تعارض بينهما في الأجل القصير، فمراعاة البيئة وإعطاء المزيد من الحقوق للعاملين مثلا يكون على حساب تحقيق المزيد من الأرباح لأصحاب المشروع (دنيا، 2014، ص: 04).

**الشكل رقم 01: هرم المسؤولية الاجتماعية عند carroll**



المصدر: Chahrazad Tahri, **la responsabilité sociale de l'entreprise dans les banques: cas de la banque populaire**, dossier de recherche en économie et gestion, n° 04, vol 01, septembre 2015, p: 134.

**2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية:**

- البعد الاقتصادي: يرتكز هذا البعد على مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي، والتي تشمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية، حيث يجب على المؤسسات أن تقوم بإنتاج السلع والخدمات بغرض تحقيق العوائد والأرباح لكن دون إلحاق الضرر بالمجتمع والبيئة.
- البعد القانوني: يقوم هذا البعد على ضرورة حماية المؤسسات للتشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة، السلامة المهنية، العدالة الاجتماعية وقوانين حماية المستهلك، وكذلك منع الإضرار بالبيئة من خلال الاستخدام التعسفي لها... الخ.
- البعد الأخلاقي: يهتم هذا البعد بالالتزام المؤسسة بالمبادئ والمعايير الأخلاقية، الجوانب السلوكية والمعتقدات والأعراف التي تسود المجتمع الذي تعمل فيه، حتى وإن لم يتم تقنين هذه السلوكيات في قوانين خاصة يجب احترامها.
- البعد الخيري: تركز هذه المسؤولية على خيار أن المؤسسة لها حق الخيار في تبني بعض الأنشطة الاجتماعية والبيئية بشكل إنساني وغير ملزم في شكل برامج تكون لصالح المجتمع ككل، أو لبعض الفئات الخاصة فيه.

**3- دوافع ظهور المسؤولية الاجتماعية:**

لقد ساهمت مجموعة من العوامل في انتشار المسؤولية الاجتماعية كمفهوم ومنهج تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيقه يمكن تلخيصها فيما يلي (الإبراهيم، 2014، ص ص: 09-12):

**3-1 المرجع الأخلاقي:** إن الوازع الأخلاقي يدفع الأفراد إلى رفع أذنى ضرر أو قصور عن تصرفاتهم، بل يحرصون على أن يبادروا بالقيام بالأعمال الخيرية والفضائل الكريمة بما يتوافق مع الطبيعة البشرية، غير أن نقل هذا الالتزام الأخلاقي للمؤسسات صعب، لأن موضوع الالتزام والاهتمام والنسق السلوكي لا يصعب تحقيقه في سلوك الفرد لكنه يحتاج لتضافر جهود

كبيرة في المؤسسات لإيجاد النسق التوافقي التنفيذي بين أصحاب رؤوس الأموال في مجال الرسالة والرؤية ثم بلورة ذلك من خلال معايير حاکمة وإجراءات تنفيذية تولد الالتزام المؤسسي.

**3-2 معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة والأفراد والمجتمع:** ينجم عن الدخول في بعض الصناعات بعض الآثار السلبية على الأفراد أو المجتمع أو البيئة فتبادر المؤسسات لمعالجة هذه الآثار وتحمل ما نجم عن ذلك من سلبيات، ومن ذلك تحمل بعض شركات التعدين أو المناجم أو التصنيع الكيميائي أو النفط لما نتج عنها من أضرار على البيئة أو على الصحة للقرى القريبة أو المدن المجاورة، ومن ذلك رفع الآثار السلبية لشبكات الاتصالات أو ما يتعلق بآثار التدخين على شركات التبغ أو ما يتعلق بالمشكلات الصحية لمشروبات الطاقة.

**3-3 الضغط المجتمعي وتكوين رأي عام:** في بعض الأحيان قد يتقاعس أعضاء مجالس إدارة المؤسسات في التفاعل مع الأطراف ذات العلاقة فيما يخص المتطلبات الاجتماعية، ونتيجة لذلك تنشط جمعيات المجتمع المدني والصحف لتكوين رأي عام مجتمعي ضاغط، ويصبح الضغط أقوى وأكثر فاعلية عندما يكون هذا الضغط المجتمعي سياسات عامة حاکمة يصعب الرجوع عنها مستقبلاً، مع إجبار المؤسسات على الإفصاح عن موقفها من بعض القضايا.

**3-4 تفشي الرأسمالية:** إذا أخذنا بعين الاعتبار خلو المذهب الرأسمالي واقعياً ما يحقق العدالة الاجتماعية للمجتمع أو يساعد الطبقات الفقيرة أو المعذمة والذين يشكلون أغلبية المجتمع، كل ذلك أدى بثقله على الشركات في جعلها تتجه للإفصاح عن التزامها بعضاً من المسؤوليات المجتمعية لما في ذلك من أخلاقيات أو ما يشتمل عليه من إعادة توزيع الثروة وتحقيق نوعاً من العدالة الاجتماعية.

**3-5 الباعث الشرعي والوازع الديني:** يعتبر العامل الديني المؤثر في سلوك الإنسان من أقوى المؤثرات السلوكية الدافعة لتقديم وانجاز الأعمال لاقتتران ذلك بتحقيق مرضاة الله ومن ثم كسب ثواب الدنيا والآخرة، فالشريعة الإسلامية تعتبر محفزاً قوياً للفرد المؤمن لأن يغلب على عمله فعل الخير أو الإنفاق من الخيرات التي منحها الله للأثرياء على بعض فئات المجتمع الأكثر حاجة أو القيام ببعض احتياجات المجتمع التي تلبى احتياجات أفراد المجتمع في مهام حياتهم اليومية، ويأتي التحفيز على أداء هذه الأعمال والبذل والإنفاق على سبيل التعبد لله والتقرب منه.

#### **4- تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية:**

تتخذ المسؤولية الاجتماعية في تطبيقاتها على مستوى المؤسسة الاقتصادية صور عدة (فلاق، 2014، ص ص: 32-35):

**4-1 المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين:** وذلك من خلال توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد من دون تفرقة بينهم حسب الجنس أو اللون أو العرق، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهارتهم، وإتباع سياسة للترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي، وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في منظمات الأعمال الأخرى في نفس القطاع أو المجتمع.

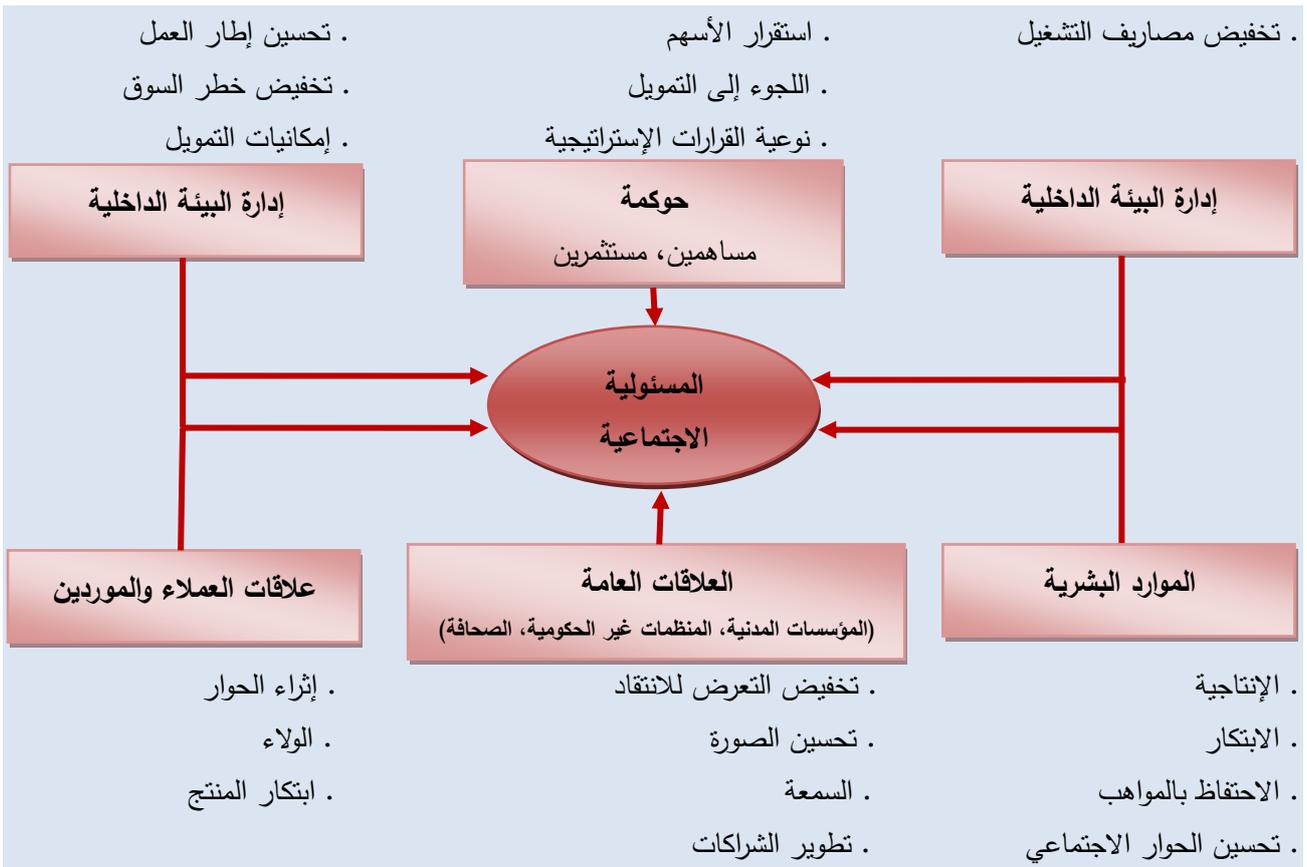
**4-2 المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء:** إن شريحة العملاء تحظى بأهمية كبيرة لكل منظمات الأعمال بدون استثناء، فوجود منظمة الأعمال مرتبط بإنتاج سلع أو خدمات وهذه يستهلكها العملاء، وطبيعة التعامل معهم وإقناعهم باستهلاك هذه المنتجات عمل مهم من أعمال إدارة التسويق في منظمات الأعمال.

**4-3 المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:** يعتبر هذا الاتجاه من أهم عناصر المسؤولية الاجتماعية بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني وما نتج عنها من زيادة المخلفات الصناعية وتوسع استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى مشكلات بيئية كبيرة.

إن الدليل على أهمية موضوع البيئة هو إصدار منظمة التقييس العالمية خدماتها المعروفة بـ ISO14000 بالرغم من أنه ليس هناك إجماع على وجود معايير واضحة ومحددة لقياس الأداء البيئي، إلا أنه توجد العديد من المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على أداء منظمات الأعمال في هذا المجال.

**4-4 المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع:** يجب على منظمات الأعمال أن تعمل على تحسين الرفاه الاجتماعي بشكل عام، من خلال المساهمة في الأنشطة الخيرية، والرياضية، والثقافية، والفنية، والتي تساهم في رفع مستوى السلوك في المجتمع، وعدم خرق مبادئ وحقوق الإنسان.

#### المخطط رقم 01: تفاعل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة



المصدر: Imen Louati, *la responsabilité sociétale des entreprises (RSE) en Tunisie - état des lieux, étude*, center for cooperation with the private sector (CCPS), 2012, p: 18.

#### رابعا: المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية

امتد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلى القطاع المصرفي، وبينت دراسة Azim وآخرون (2011) أنه يجب على المؤسسات المالية عدم اقتصر اهتمامها بالربحية والنمو، بل أيضا أن تهتم بالمجتمع والبيئة، وأنها مسؤولة عن تأثير أنشطتها على العاملين والمساهمين والعملاء والمجتمع (Azim & all, 2011, pp: 37-55).

كما بينت دراسة Heal (2004) أنه يجب على المصارف تقديم القروض فقط للشركات التي تراعي المسؤولية الاجتماعية، وعدم تقديم التمويل للشركات التي لا تهتم ببرامج المسؤولية الاجتماعية ولا تراعي الأمور البيئية، وبينت أن اهتمام المصارف بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى: تحسين سمعة المصرف، وتخفيض الهدر، وتحسين العلاقة مع الموظفين، وتحسين إنتاجية الموظفين، كما له تأثير إيجابي على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية (Heal, 2004, p: 13).

وللمسئولية الاجتماعية في المصارف عدة أوجه ومجالات ترتبط بخصوصية وأهداف نشاطها، وفي هذا الإطار يمكننا ذكر أربعة فروع لهذه المسئولية (Lentner & all, 2015, pp: 97-98):

**أ- المسئولية الاقتصادية:** وهي السبب التقليدي لنشأة المصارف، وبعبارة أخرى لزيادة رفاهية أصحابها، وضمان الربحية والنمو فعليهم بالابتكار المالي، فالمصالح المالية للأفراد والشركات تتغير باستمرار، وعلى المصارف خلق فرص جديدة لإدارة المخاطر والوساطة الفعالة للموارد هذا ينطوي على تطوير منتجات جديدة، وخلق قنوات جديدة للتفاعل مع أصحاب المصلحة.

**ب- المسئولية القانونية:** يتم تحديد التنظيم من خلال تشريع القوانين بهدف تقليل المخاطر وضمان السلامة والثقة في النظام المالي وفي الممارسات العملية، وتستكمل القوانين التي تقيد بتوجيهات من مختلف الهيئات الإشرافية والاتحادات التجارية، وهنا تظهر وظيفة الامتثال في المصارف للمبادئ التوجيهية بشأن الإدارة الداخلية أو المبادئ التوجيهية لبعض جوانب متطلبات وظيفة الامتثال.

**ج- المسئولية الأخلاقية:** يمكن تفسير المعايير الأخلاقية من خلال الضمير الفردي وتوقعات أصحاب المصلحة حيث تجسد المبادئ الأخلاقية الأساسية من الصدق والإخلاص، جنبا إلى جنب مع الثقة، وترتبط تقليديا بالقطاع المالي، وتتضمن مدونات قواعد السلوك التي تجسد القيود الطوعية أيضا المبادئ الأساسية للسلامة، والسلوك العادل والاحترام والشفافية والقيم الأخلاقية في القطاع المالي، الأمر الذي يضع الأخلاق التواصلية موضع التنفيذ ضمن نهج الامتثال للقوانين، ولكن في كثير من الأحيان لا يحدد إنشاء الممارسات التجارية الأخلاقية.

**د- المسئولية الإنسانية:** لا يمكن تفسيرها من خلال توقعات أصحاب المصلحة، وهي النشاط التطوعي الذي أصبح ممارسة شائعة بين المصارف، للمساهمة في تحسين سمعة القطاع المالي، وفي السنوات التي تلت الأزمة المالية لعام 2008 كان هناك تحول واضح في التوقعات الاجتماعية نحو المجالات العامة للمسئولية الاجتماعية للمنظمات في القطاع المصرفي، وكان لزاما إقرار التوقعات الاجتماعية في المسئولية الاجتماعية للمنظمات التي ترتبط بشكل مباشر بأنشطة المصرف والعملاء. وبالنظر لأهمية ودور النظام المصرفي في ضمان الاستقرار الاقتصادي، يتوجب على المصارف في هذا الإطار القيام بـ:

- التصرف بشكل واقعي ومسئول تجاه المخاطر الكامنة في نشاطها.

- إظهار الشفافية للعملاء وذوي المصالح حول الحوكمة التي تمارسها والمنتجات التي تسوقها.

- إيلاء الاهتمام اللازم لوظائفها الأساسية المتعلقة بعملية منح القروض للأفراد والمؤسسات.

لقد تنامت أهمية ودور المصارف الإسلامية في وقتنا الحاضر ليس في المجتمعات الإسلامية فحسب وإنما في الاقتصاد العالمي ككل، حيث تشير المؤشرات المالية لعام 2016 استمرار نمو المالية الإسلامية، وبينت التقارير إلى أن حجم أصول المالية الإسلامية بلغ في نهاية عام 2015 نحو 2,4 تريليون دولار، بعد أن كان 2,1 تريليون دولار عام 2014، ومن المتوقع أن يصل إلى 3,4 تريليون دولار خلال عام 2018.

#### المخطط رقم 02: مؤشرات المصرفية والمالية الإسلامية لعام 2015



المصدر: عبد الرزاق الخريجي، المؤتمر العالمي الأول للمصرفية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى، 2016.

## 1- مضمون المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

بغية تحديد معالم المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، لابد في البداية من تحديد مفهومها ثم البحث في كيفية العمل الميداني لتطبيق عناصرها أو مجالاتها، وعليه يمكننا أن نورد فيما يلي مضمون المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

"الالتزام الأخلاقي والمسئول المستمر للمصارف الإسلامية في عملية تطوير نشاطها والسعي في تحقيق التنمية المستدامة" من الجانب الفقهي اعتبر الأستاذ الدكتور "محمد أنس الزرقا" أن المسؤولية الاجتماعية من فروض الكفاية التي يؤمر بها بعض غير معين من المكلفين، فلا يكفي للمصارف الإسلامية أن تجتنب الحرام وتبقى في دائرة الحلال بل عليها تحمل أعباء إضافية تخص المسؤولية الاجتماعية (تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إسلامية لفائدة المجتمع)، ويمكن استعراض ثلاثة أهداف اقتصادية كبرى بوصفها مسؤولية اجتماعية أي واجبا كفاييا (الزرقا، 2014، ص: 05-12):

أ- **مكافحة الفقر من خلال التمويل الخيري:** إن مكافحة الفقر هو تعبير آخر عن أعلى هدف اقتصادي إسلامي وهو كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد في المجتمع، وتستطيع المصارف الإسلامية الإسهام في تحقيقه بتقديم التمويل الخيري للمحتاجين، وهو ليس مجرد تمويل بصيغة مقبولة شرعا، بل يوفر للمتلقي نفعا لم يكن ليحصل عليه لو تم التعامل معه على أسس تجارية بحتة.

ب- **تخفيف التفاوت في الدخل والثروة بين الناس:** إن تخفيف التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس هدف مهم من أهداف الإسلام الاقتصادية، ومن المعلوم أن التمويل المبنى على المداينة يحابي ذوي الثروة القادرين على تقديم ضمانات مالية على حساب الفقراء الذين لا ضمانات لهم بالرغم من استعدادهم لتحمل تكاليف التمويل، والحل هو تشجيع المشاركات بالإضافة إلى السياسات المؤدية لتقديم قسط أكبر من التمويل للفئات المحرومة منه.

ج- **تخفيف التقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي:** تؤدي زيادة التمويل بالدين على حساب المشاركات أي حقوق الملكية إلى هشاشة الاقتصاد وقابليته للتقلب العنيف من الازدهار إلى الانهيار، ويعتبر التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية مطلب شرعي معتبر، حيث ينتفي الأثر السلبي تماما في التمويل بالمشاركة الذي لا يولد عادة أية مديونيات بين أطرافه.

تقدم المصارف الإسلامية أنموذجا للمسؤولية الاجتماعية أفضل مما يقدمه التصور الغربي المبنى على الجانب المادي الذي ينظر إلى المردود المتوقع من موقفه المسئول اجتماعيا أكثر من استناده إلى الدافع الأخلاقي، في حين تستند النظرة الإسلامية على نهج أكثر شمولية مبني على المبادئ المعنوية والأخلاقية المستمدة من القرآن والعام النبوية الشريفة (Martin, 2012, p:22).

المخطط رقم 03: أركان المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية



المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في المصارف الإسلامية، المصرف الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 66، جدة - المملكة العربية السعودية، 2004، ص: 422.

## 2- دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

تتلخص دوافع المصارف الإسلامية في تبني المسؤولية الاجتماعية في أمرين رئيسيين:

- الدافع الإيماني: يعتبر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية واجبا أخلاقيا يندرج بالنسبة للمصارف الإسلامية في الإطار التعبدي طاعة لله سبحانه وتعالى، فتعمل من خلاله إلى دعم سبل التعاون والتكافل بين مكونات المجتمع المسلم لرفع الغبن ودفع الضرر.
  - الدافع التنموي: يرتبط نجاح المصارف الإسلامية إضافة إلى الإمكانيات والوسائل التي توفرها إلى محيطها بمختلف مكوناته، وعليه فهي تسعى من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية إلى مشاركة أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق أهدافها التنموية.
- إن دافعية التزام المصرف الإسلامي بمسؤوليته الاجتماعية تبني على إدراك مساهمي المصرف والعاملين به غايات وأهداف تداول الأمور كما حددها الله سبحانه وتعالى، وذلك رغبة منهم في تحقيق الأرباح والعوائد المادية في ظل الالتزام بالمنهج الذي خطه الله لعباده، ويساعد المصرف الإسلامي على الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية التزامه بتطبيق بعض المبادئ والقواعد، والمخطط رقم 04 يوضح هذه المبادئ.

### المخطط رقم 04: مبادئ وقواعد التزام المصرف الإسلامي بالمسؤولية الاجتماعية

لا ضرر ولا ضرار	النعم بالعم	وجود هيئة للرقابة الشرعية	اتباع قاعدة الحلال والحرام
• يلتزم البنك الإسلامي بالأعمال والأنشطة والخدمات دون إلحاق الضرر بأحد المتعاملين.	• يلتزم البنك الإسلامي بتقييم الأموال طبقاً لمبدأ النعم بالعم.	• تعمل هذه الهيئة على تصحيح الأنشطة والخدمات وفقاً لمقتضيات الشريعة.	• لا يقبل البنك نشاطاً غير شرعي مخالف للشريعة الإسلامية.

المصدر: العرابي مصطفى (و) طروبيا نذير، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية - تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية -، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، يومي: 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار، ص: 06. (بالتصرف).

### خامسا: تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية

يمكن للمصرف الإسلامي الذي له الأفضلية مقارنة بباقي المصارف التقليدية والمؤسسات الاقتصادية بالنظر لارتكاز أعماله على الجانب الأخلاقي بناءً على قاعدة الحلال والحرام، أن يمارس المسؤولية الاجتماعية بأكثر كفاءة وعمق وفي هذا الجانب يمكننا تحديد مجموعة من الممارسات المعمول بها حاليا على مستوى المصارف الإسلامية وبعض الأنشطة المبتكرة والمستحدثة.

#### 1- التسويق المسئول للعمليات والمنتجات المصرفية:

يعمل المصرف الإسلامي على تحقيق أمرين مهمين عند تسويقه لمنتجاته: أولا حظر التعامل مع المؤسسات والأفراد الذين يزاولون "نشاطا رئيسا" غير مقبول شرعا على غرار قطاعات الكحول، وصناعة لحم الخنزير، والسلاح، والقمار، والعباب الحظ، صناعة السينما والموسيقى، وبعض وسائل الإعلام، والمصارف وشركات التأمين التقليدية، وجميع الخدمات المالية والمصرفية غير الإسلامية، ثانيا، حظر التعامل مع المؤسسات والأفراد الذين يزاولون "نشاطا ثانويا" غير مقبول شرعا وفقا لما سبق ذكره. كما يتوجب على المصارف الإسلامية منح الأولوية والتفضيل للمؤسسات والأفراد الملتزمين بدفع زكاة المال والمنخرطين بدورهم في ميدان المسؤولية الاجتماعية بفعالية، وفي ذات الوقت التزام المعاملة المتساوية بين العملاء على اختلاف مستوياتهم وعلاقتهم بالمصرف، ويعد التزام المصارف الإسلامية بما سبق دعامة قوية لنشر الوعي الديني والثقافي في المجتمع سواء بين الأفراد في علاقاتهم وصلاتهم بين بعضهم البعض في حياتهم اليومية أو في المعاملات الاقتصادية والتجارية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين.

#### 2- تحقيق التنمية المستدامة:

يمكن للمصارف الإسلامية المساهمة بفعالية في برامج التنمية الوطنية المتعلقة بالقطاعات الإستراتيجية على غرار الطاقة، المياه، الفلاحة، التعليم، وفي برامج محاربة الفقر من خلال برامج وطنية خاصة أو عالمية تحت رعاية المنظمات العالمية ذات العلاقة، وتقديم التمويل لصغار المقترضين في إطار إنشاء شركات مصغرة في ميادين اقتصادية مقصاة من التمويل المصرفي التقليدي، ويدخل في هذا الإطار القرض الحسن وتقديم التمويل لصغار المزارعين والحرفيين والمهنيين.

#### 3- المساهمة في الأعمال الخيرية:

تمثل المساهمات الخيرية جزءاً من مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ونرى أنه من المفيد إنشاء صندوق خاص في كل بلد لدفع مستحقات سنوية بحيث يتكفل هذا الصندوق بإشراف حكومي أو مستقل يتمتع بالثقة في تقديم المساهمات الخيرية المتعددة، وهذا عوضا عن تقديمها بشكل مباشر ومنفرد من طرف المصارف الإسلامية، حيث قد يترتب على ذلك استفادة فئات بعينها على حساب فئات أخرى فلا تتحقق المنفعة العامة.

كما يمكن للمصارف الإسلامية إنشاء صندوق استثمار يعني بالاستثمارات والتوظيفات المسؤولة أخلاقيا، على أن يتم تمويل هذا الصندوق بدفعات مالية سنوية على غرار صناديق الاستثمار السيادية، حيث أن المسؤولية الاجتماعية في إطار استهداف تحقيق التنمية المستدامة تتطلب المشاركة والتعاون من خلال العمل الجماعي أكثر منها المبادرات والإجراءات المنفردة لكل مصرف على حدى، وهنا تلقى المسؤولية بالدرجة الأولى على الحكومات والدول المنوط بها توفير الآليات والسبل لتحقيق هذا الهدف.

#### 4- جمع الزكاة وتوزيعها:

قد نجد في العديد من الدول الإسلامية هيئات ومؤسسات متخصصة لجمع وتوزيع الزكاة ناهيك عن قيام الكثير من المكلفين بها بهذه المهمة بشكل منفرد ومستقل، غير أنه وبالنظر لطبيعة نشاط المصارف الإسلامية ومجال اهتماماتها فيمكن إسناد هذه المهمة

لها بإنشاء مصالح أو فروع خاصة بهذه المهمة، فالمصارف الإسلامية مؤهلة أكثر في هذا المجال كما يسمح تنظيمها وخبرتها بالقيام بهذه الوظيفة على أكمل وجه.

وتسمح إدارة الزكاة من طرف المصارف الإسلامية ببلوغ الأهداف المرجوة شرعا، فهي تزكية وطمرة للنفس وتدريب على الإنفاق في سبيل الله، كما أن الزكاة تقوي الروابط الاجتماعية والتكافلية بين الأفراد وتعمل على تقليل الفوارق بين الناس وتنشط الحركة الاقتصادية، وهذا كله يقع ضمن أهداف المسؤولية الاجتماعية.

### 5- دعم برامج السكن:

لا شك أن برامج السكن تحظى بالأولوية الكبرى في مخطط عمل الحكومات خصوصا تلك البرامج الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، فالسكن ضروري لتحقيق الاستقرار المجتمعي الذي يستطيع الفرد من خلاله أن يؤدي دوره المأمول في المجتمع، والمصارف الإسلامية يمكنها المساهمة في هذا الجانب بتسهيل حصول الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط على التمويل اللازم لامتلاك سكن.

### 6- خدمة البيئة والمحيط:

تتولى المصارف الإسلامية القيام بالأعمال الهادفة إلى حماية البيئة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يمكنها من خلال تمويل المشاريع المحافظة على البيئة مثل إدارة النفايات الصلبة وتأمين الطاقات المتجددة وتمويل مشاريع الموارد المائية ودعم مراكز البحث التي تهدف إلى ترشيد استخدام الطاقة والكهرباء والمياه وإيجاد مصادر طاقة صديقة للبيئة، وتتفادى تمويل المشاريع المضرة والملوثة للبيئة، كما يمكن إدراج المخاطر البيئية في دراسة مخاطر التمويل. لقد أصبح موضوع المحافظة على البيئة والمحيط قضية تحظى باهتمام عالمي كبير، لما لها من تبعات في المدى القريب والبعيد على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات، لذلك، على المؤسسات العمل على الحد من التلوث وتوعية الناس لخطورة هذا الأمر.

إن المصارف الإسلامية اليوم مدعوة إلى البحث عن تحقيق الربح في ممارستها لأنشطتها ووظائفها التقليدية، وهو توجه يتمشى والمهام الجديدة الموكلة لجميع المؤسسات الاقتصادية والمالية في جميع دول العالم، هذه الأخيرة أصبحت تصدر تقارير سنوية عن المساهمات المجتمعية التي تقدمها وأنشأت هيئات داخلية وجمعيات تابعة تهتم بالجوانب الخيرية، الأمر الذي يدعو المصارف الإسلامية لإتباع نفس النهج، فإذا كانت المسؤولية الاجتماعية الممارسة حاليا من طرف مختلف المؤسسات منطلقها واجب اجتماعي فإن المصارف الإسلامية منطلقها واجب اجتماعي وديني ما يعطي لهذا الجانب بعدا إنسانيا واجتماعيا وتنمويا أكثر عمقا وترسخا لتحقيق المنهج الإسلامي في المعاملات والمساهمة بالتنمية الشاملة للمجتمع.

في المقابل نجد أن المصارف الإسلامية تواجه عدد من الصعوبات في أدائها لدورها الاجتماعي، ونوجز فيما يلي بعضا منها (الحكيم، 2014، ص: 40):

- قيامها بمهمة دفع الزكاة من دون سند قانوني وهذا يزيد من المسؤولية القانونية الملقاة على عاتقها في التنبيه على ضرورة الالتزام بهذه الفريضة، ودورها في التعرف على من يستحق هذه الزكاة من ضمن الأصناف الثمانية المستحقة لها ومن ثم الوصول إليها.

- عدم ثقة المزمكين في هذه المصارف كجهة يناط بها القيام بمثل هذا الدور وربما يرجع السبب في ذلك إلى عدم الإفصاح بشفافية عن هذا النشاط حيث تصبح هناك ثقة وبالتالي، الإقبال على تقديم أموال الزكاة لهذه المصارف لتمكينها من القيام بدورها.

- صعوبة إيجاد الموارد اللازمة لتمويل القروض الحعام، وغياب الوعي لدى المستفيدين من هذه القروض الذي يجعلهم ملتزمين بردها إلى المصرف عند تحسن أحوالهم ليقوم المصرف بإعادة إقراضها إلى غيرهم من المحتاجين.

- ما يلصق بهذه المصارف من شبهات حول تمويلها لبعض الجماعات الإسلامية من خلال تقديم أموال الزكاة لأسر الشهداء والمصابين في عمليات المقاومة المشروعة مما يعطل حصولها على الموارد المهمة لكل من صندوقي الزكاة والقروض الحعام.

وإن ارتبطت هذه الصعوبات بالزكاة والقرض الحسن باعتبارها من الجوانب البارزة التي ترتبط بالدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، إلا أنه نسجل إضافة لذلك بعض العراقيل التقليدية التي تواجهها المصارف عامة في ممارستها للمسئولية الاجتماعية، في هذا الإطار نذكر (BOCQUET, 2008):

- التأثير السلبي لوسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية على صورة المصرف في حالة الإخلال في الدور الاجتماعي للمصرف.

- يؤدي طرح منتجات مصرفية "مسئولية اجتماعية" تحدي إقناع العميل المستهلك لهذه المنتجات، وجعله يتجاوز بشكل ايجابي مع سياسة المصرف الاجتماعية.

- تتطلب عملية إرساء سياسة مجتمعية ناجحة على مستوى المصارف تنظيم وتنسيق إداري خاص يصعب تحقيقه بمثالية وكفاءة.

- يتعين على المصارف إدراج مخاطر البيئة التي يمكن للعميل التسبب فيها من وراء حصوله على قرض مصرفي لتمويل مشروعاته الاستثمارية، وهذا يُشكل عبئاً إضافياً للمصارف في تحديد كيفية قياس واحتماب هذه المخاطر.

### سادساً: عرض بعض التجارب عن ممارسات المصارف الإسلامية للمسئولية الاجتماعية

سوف نعرض في هذا الجزء تجربة أهم المصارف الإسلامية الناشطة والتي يقع معظمها في منطقة الخليج العربي، وسنأخذ عينة من أربعة مصارف تتوزع على كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية، وتعود هيئة دول مجلس التعاون الخليجي على ترتيب أهم المصارف الإسلامية في العالم من حيث القيمة السوقية إلى عدة اعتبارات، أهمها حجم الرساميل المتوفرة بمنطقة الخليج العربي والخبرة الكبيرة التي تتمتع بها المصارف الإسلامية التي لها الأسبقية في النشأة في هذه المنطقة تحديداً.

#### الجدول رقم 01: ترتيب أكبر المصارف الإسلامية في العالم من حيث القيمة السوقية في بعض الدول المختارة لعام 2014

الترتيب العالمي	الترتيب في الدولة	الدولة	القيمة السوقية (مليار دولار)	المصرف
01	01	السعودية	28,554	الراجحي
02	01	الكويت	13,143	بيت التمويل الكويتي (بيتك)
03	01	قطر	10,729	مصرف الريان
05	01	الإمارات	8,110	دبي الإسلامي

المصدر: جريدة أموال، قائمة أقوى المصارف الإسلامية في العالم، (بالتصرف)، من الموقع الإلكتروني (اطلع عليه في 20/05/2018): <http://amwal-mag.com>

### 1- مصرف الراجحي السعودي:

بدأ مصرف الراجحي، أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957 في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية، وقد شهد عام 1978 دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة، ويرتكز المصرف إلى مبادئ المصرفية الإسلامية. يتمتع مصرف الراجحي، ومقره الرياض بمركز مالي مهم وهو يدير أصولاً بقيمة 90 مليار دولار أمريكي، ويبلغ رأس ماله 4,3 مليار دولار أمريكي، ويعمل فيه أكثر من 10200 موظفاً، ولديه شبكة تضم أكثر من 570 فرعاً وأكثر من 4794 جهاز صراف آلي و 74612 أجهزة نقاط بيع، و 233 مركز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية، وحقق مصرف الراجحي أرباحاً صافية بلغت 2,39 مليار دولار أمريكي عام 2017.

## المخطط رقم 05: التصنيف الائتماني لمصرف الراجحي

Moody's  
• A1

Standard & Poor's  
• BBB+

Fitch Rating  
• A-

المصدر: مصرف الراجحي، "التصنيف الائتماني"، من الموقع الالكتروني (أطلع عليه في 2018/05/12):  
[http://alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/about-us/pages/credit\\_rating\\_report.aspx](http://alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/about-us/pages/credit_rating_report.aspx)  
Moody's, Standard & Poor's, Fitch Rating : وكالات تنقيط عالمية التي تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية.

تتضمن المسؤولية الاجتماعية لمصرف الراجحي تجاه المجتمع ما يأتي (مصرف الراجحي، 2018، الموقع الالكتروني):

- المنتجات المصرفية: ضمان أن كل منتج من منتجات المصرف يتوافق تماما مع أحكام الشريعة.
- السياسات الداخلية: الالتزام وفق السياسات المصرح بها فيما يتعلق بالتوظيف وشراء المعدات وإدارة المشروعات والصيانة الداخلية.
- الموارد البشرية: التركيز على الواجب الاجتماعي في قطاع الموارد البشرية، وتعزيز الولاء المتبادل وبناء علاقات شخصية مع كل موظف.
- الدور الاجتماعي: المساهمة في سلسلة من البرامج الاجتماعية على غرار خدمات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية العامة.
- لقد حقق مصرف الراجحي من خلال برامج خدمة المجتمع المركز الأول مرتين على التوالي في مجال الأعمال الخيرية الذكية على مستوى المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة ما قدم المصرف في هذا المجال نذكر:
- في مجال التعليم:
  - توقيع اتفاقية مع وزارة الشؤون الاجتماعية تتضمن إعداد البرامج التدريبية والتطويرية المنتهية بالتوظيف للشباب والفتيات أولاد المستفيدين من الضمان الاجتماعي والتي تتيح لهم فرص العمل في المجال المصرفي.
  - التعاون مع الجامعات النسوية في إعداد دبلومات في مجالات العناية بالشعر والمجالات الأخرى ذات الصلة، حيث يقوم برنامج الدبلوم بتدريب المرأة ليوفر لها الدعم اللازم لإقامة مشاريع تجارية صغيرة.
  - تكريم عن طريق إدارة شبكة الفروع النسائية (228) طالبة متفوقة في المرحلة الثانوية على مستوى مناطق المملكة التعليمية، وأقيمت لهذا التكريم حفلات خاصة حضرتها مع مديرات المدارس المشرفات التربويات في تلك المناطق.

## - في مجال الرعاية الصحية:

- التعاون مع جامعة الملك سعود في إنشاء برج صحي يتضمن مراكز لعلاج الأمراض المستعصية وتطوير البحث العلمي فيها بقيمة إجمالية بلغت 70 مليون ريال (أكثر من 18 مليون دولار أمريكي).
- التبرع بما مجموعه 600 جهاز ومعدة طبية للمرضى المحتاجين لصالح جمعية أصدقاء المرضى، إضافة إلى مساهمته في توفير السكن والأثاث للمرضى المحتاجين من خارج الرياض ضمن مشروع بلغت قيمته 05 خمسة مليون ريال (أكثر من 01 واحد مليون دولار أمريكي).
- توقيع اتفاقية مع مدينة الملك فهد الطبية بقيمة 500000 ريال (أكثر من 130000 دولار أمريكي) سنويا لنقل 600 مريض ومريضة الذين يسافرون إلى مراكز أخرى لتلقي العلاج.

- تنظيم بالتعاون مع "عناية" لجنة رعاية المرضى قافلة طبية لمكافحة العمى الناشئ بسبب مرض السكري، وقد بلغت قيمة المشروع 04 أربعة مليون ريال (01 واحد مليون دولار أمريكي).
- تخصيص بالتعاون مع جمعية مكافحة التدخين مشروع بناء وتجهيز عيادة مكافحة التدخين في منطقة الأحساء، إضافة إلى تولي مصاريف التشغيل لمدة 3 سنوات، في مشروع قيمته 4,5 مليون ريال (1,2 مليون دولار أمريكي).
- التكفل برعاية 40 مريضاً بالفشل الكلوي، بالتعاون مع جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي، في برنامج متكامل بلغت قيمته 4,6 مليون ريال (1,2 مليون دولار أمريكي).
- المشاركة مع أمانة منطقة الرياض في مشروع الأمير سلطان للطوارئ والخدمات الإسعافية، بقيمة 02 اثنان مليون ريال (نصف مليون دولار أمريكي).

## - أعمال أخرى:

- **المشاريع السكنية:** بالتعاون مع جمعية الأمير سلمان السكني، تعهد المصرف بدفع قيمة 20 وحدة سكنية بين منطقة الخرج والمزاحمية بكلفة بلغت 06 ستة مليون ريال (1,6 مليون دولار أمريكي) تقريبا.
- **العمل الخيري للأيتام:** تطوير بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، صندوقاً استثمارياً خصيصاً للأيتام لاستثمار أموالهم ومن ثم حصولهم على النقد، وتبرع المصرف لدعم هذا الصندوق بمبلغ ستة مليون ريال (1,57 مليون دولار أمريكي).
- **نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية:** تنظيم ورشتي عمل حول المسؤولية الاجتماعية، خصصت الورشة الأولى لقيادات المصرف، والورشة الثانية للإعلاميين، ونوقش فيهما أهمية المسؤولية الاجتماعية، ودور الإعلام وواجبه في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وإبراز التطبيقات المميّزة لها.
- **دعم المشاريع الصغيرة:** رعاية عدد من المشاريع الصغيرة لإحدى عشرة أسرة محتاجة، وذلك ضمن برنامج (اليد المباركة) بالتنسيق مع جمعية البر الخيرية في محافظة محابيل عسير.
- **العمل التطوعي:** المشاركة في الحملة البيئية التوعوية أطلقتها أمانة منطقة الرياض تحت شعار (بر بلا نفايات)، واستهدفت تنظيف مليون متر مربع من مناطق المنتزهات البرية.
- **المواطنة المصرفية:** تطبيقاً للمواطنة المسؤولة تجاه الظروف الطارئة التي تمر بالمملكة نفذ المصرف برنامجين هما مساعدة المتضررين من سيول جدة بتأمين أجهزة منزلية لهم، ومساعدة النازحين جنوب المملكة بتأمين أجهزة منزلية لهم. نلاحظ أن مصرف الراجحي يقدم حزمة مهمة من الخدمات المجتمعية التي تعكس مكانته على مستوى القطاع المصرفي الإسلامي عموماً، إضافة إلى استفادة المصرف من قوة مركزه المالي في دعم العديد من البرامج الخيرية، وهو بذلك يمس معظم التطبيقات للمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية السابق دراستها، في المقابل نجد أن المصرف يتفقد لتقارير متخصصة تعنى بالمسؤولية الاجتماعية، حيث يعد من المهم للغاية وضع مثل هذه التقارير لضبط جميع العمليات التي تم تمويلها ورعايتها بصفة مباشرة وغير مباشرة قصد سهولة تتبع الفئات المستفيدة وحتى يمكن كذلك للسلطات الحكومية من اخذ صورة كاملة عن النشاط المجتمعي داخل المملكة مقارنة مع جميع المتدخلين في القطاع المصرفي والاقتصادي.

## 2- بيت التمويل الكويتي:

يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" أول مصرف إسلامي تم تأسيسه في دولة الكويت عام 1977، ويعد واحدة من المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في العالم، ومن كبار مساهمي بيت التمويل الكويتي نجد الهيئة العامة للاستثمار (ملكية مباشرة)، الأمانة العامة للأوقاف (ملكية مباشرة)، الهيئة العامة لشؤون القصر (ملكية مباشرة) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (ملكية غير مباشرة)، وهذا حسب إحصائيات تعود لعام 2014.

كما يعد "بيتك" شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ويقدم "بيتك" مجموعة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الخدمات العقارية، التداول المالي، المحافظ الاستثمارية، الخدمات التجارية، والخدمات التمويلية المخصصة للشركات والأفراد في كل من الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، ماليزيا، ألمانيا.

لدى مجموعة "بيتك" أكثر من 450 فرعا مصرفيا وأكثر من 860 جهاز سحب آلي وحوالي 9000 موظف، وبلغت صافي الأرباح عام 2015 مبلغ 145,8 مليون دينار كويتي (بمعدل ارتفاع نسبته %15,3 مقارنة بعام 2014) أي ما يزيد عن 480 مليون دولار أمريكي، كما فاق إجمالي الأصول 16,5 مليار دينار نهاية عام 2015 (أكثر من 54 مليار دولار أمريكي)، أما ودائع العملاء فبلغت حوالي 10,8 مليار دينار كويتي (أكثر من 35 مليار دولار أمريكي).

#### المخطط رقم 06: التصنيف الائتماني لبيت التمويل الكويتي



المصدر: بيت التمويل الكويتي، التقرير السنوي السابع والثلاثون، الكويت، 2015، ص: 11.

يخصص بيت التمويل الكويتي مجموعة من الأنشطة والفعاليات تخدم القطاعات الاجتماعية والعلمية والصحية والبيئية والترفيهية، ففي إطار الشراكة الإستراتيجية مع بيت الزكاة استمر "بيتك" في دفع زكاته السنوية لتوجه نحو أنشطة الزكاة والعمل والخيري داخل دولة الكويت، كما أطلق بالتنسيق مع بيت الزكاة للمرة الأولى في دولة الكويت خدمة التبرع لإفطار صائم وزكاة الفطر أثناء قيام العميل بعمليات السحب النقدي عبر أجهزة الصرف الآلي طيلة أيام شهر رمضان بطريقة سهلة وسريعة، في إطار سعيه لتوفير أفضل الخدمات لعملائه من خلال قنواته الإلكترونية.

ولـ "بيتك" العديد من المبادرات والحملات التوعوية، ولاسيما في مجال التوعية المرورية وترشيد الطاقة ورعاية أنشطة للعناية بالمرضى وحماية البيئة، حيث ساهم بيت التمويل الكويتي في فعاليات حملة مكافحة مرض السكر.

وقام "بيتك" برعاية واستضافة عدد من الأحداث وتنظيم الفعاليات المختلفة التي شهدتها الكويت، من أهمها المشاركة في مؤتمر صندوق النقد الدولي لمناقشة التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ومؤتمر تمكين الشباب والمؤتمر السنوي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع المصرف الدولي في البحرين عام 2015، كما استطاع "بيتك" خلال عام 2015 أن يعزز نشاط البحوث الاقتصادية عبر إصدار تقارير دورية تتناول أهم المستجدات على الساحة الاقتصادية محليا وعالميا، واستمر في إصدار التقارير العقارية والمصرفية والاستثمارية المتخصصة، كما حظي المهتمون والمستثمرون في "بيتك" بنصيب مهم من التقارير المتخصصة كان أبرزها تقرير الاستدامة 2014 للعام الثالث على التوالي، وتقارير التقييم الدولية (بيت التمويل الكويتي، 2015، ص: 15).

وكان لـ "بيتك" مساهمات كذلك في مجال الصحة والتعليم والشباب والبيئة وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث أقدم "بيتك" في مجال الصحة على بناء مستشفى للعلاج من الإدمان يواصل العمل منذ افتتاحه عام 2005، بالإضافة إلى بناء جناح خاص لعلاج المدمنين المحكومين في السجن المركزي، وتبرع لإنشاء 15 مركز إسعاف لتعزيز المنظومة الطبية، بالإضافة إلى المساهمات المقدمة إلى المراكز الطبية والمساهمات في الحملات التوعوية المجتمعية كحملة «كان» لعلاج سرطان الثدي، وحملة السكري بالتعاون مع منظمة السكر العالمية (IDF)، بالإضافة إلى إطلاق تطبيق إلكتروني على الهواتف الذكية يخدم مرضى السكري، وابتعث فريق من وحدة السكري في المستشفى الأميري إلى مركز «جوسلون» في هارفارد (يوسف الرويح، 2016، الموقع الإلكتروني).

وفي مجال التعليم، قدم "بيتك" مساهمات مهمة في هذا المجال، كتوفير احتياجات مئات المدارس، وتقدير الخريجين والمتفوقين وتكريمهم من خلال جائزة «بيتك للإبداع»، بالإضافة إلى دعم أنشطة الطلبة والنوادي الطلابية في الكويت والخارج ودعم الطلبة عبر الجهات المعنية ومنها بيت الزكاة.

وفي مجال الشباب دعم "بيتك" أنشطة أصحاب الاختراعات والمبادرين في الأنشطة الرياضية والثقافية ودعم المنتخبات الوطنية في مختلف الألعاب الرياضية، كما قام "بيتك" بإنشاء دار رعاية مهياً لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة. في تقييمنا لتجربة "بيتك" في مجال المسؤولية الاجتماعية، من الجدير الإشارة أن دولة الكويت لها مكانة خاصة ومميزة في مجال العمل الخيري على الصعيد الدولي وهذا يعد ميزة ودافع مهم للمصارف والمؤسسات الاقتصادية عموماً الناشطة في الكويت للقيام بدور مجتمعي بارز، وهو ما استفادت منه بيت التمويل الكويتي، كما أن مجمل الأعمال التي يقوم بها "بيتك" تركز على العمل الخيري لفائدة الفقراء والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن المساهمة في نشر الوعي والثقافة الاقتصادية والمالية الإسلامية.

وعلى غرار مصرف الراجحي نرى أن بيت التمويل الكويتي يحتاج إلى إصدار تقارير متخصصة تحصي مساهمتها المجتمعية خصوصاً أن المساهمات المالية المقدمة معتبرة.

### 3- مصرف الريان القطري:

أنشأ مصرف الريان القطري في الرابع من شهر يناير 2006 وهو بذلك مصرف حديث النشأة خصوصاً عند مقارنته بباقي المصارف الإسلامية، هدفه القيام بجميع النشاطات المصرفية والتحويلية والاستثمارية والخدمات الاجتماعية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وللمصرف تسعة فروع موزعة على قطر ولا يوجد للمصرف فرع خارجي، ويبلغ رأس مال المصرف 7,5 مليار ريال قطري. وحقق مصرف الريان خلال عام 2016 أرباحاً صافية بلغت 2075 مليون ريال قطري، بينما بلغ مجموع الموجودات 91,531 مليون ريال بنمو نسبته 9,8%، أما الاستثمارات فقد بلغ مجموعها 14,521 مليون ريال وارتفع مجموع ودائع العملاء ليصل إلى 58,024 مليون ريال بنسبة بلغت 4,3% مقارنة بالعام التي سبقتها (مصرف الريان، 2016، ص: 13-17)، ومنحت وكالة "موديز" المتخصصة في التصنيف الائتماني مصرف الريان تصنيف A1 عام 2016 بعدما كان A2 في العام التي قبلها.

ينفذ مصرف الريان القطري مجموعة من البرامج في إطار إستراتيجيته نحو المسؤولية الاجتماعية والتي تهدف إلى تقديم الدعم المؤسسي لمجموعات مختلفة داخل المجتمع.

#### الجدول رقم 02: برنامج المسؤولية الاجتماعية لمصرف الريان القطري 2014-2016

العام	البرنامج
2014	* الانتقال إلى كشوف الحسابات الالكترونية والحلول التقنية الأخرى لخدمة العملاء التي تقلل الحاجة إلى استخدام الأوراق، وذلك لتفادي إهدار الموارد الطبيعية وحفاظاً على البيئة. * دعم أنشطة الهلال الأحمر القطري. * التعاون مع مؤسسة حمد الطبية بتنظيم حملة ميدانية للتبرع بالدم. * رعاية الأنشطة الرياضية والمحافل الاقتصادية والتجارية.
2015	* دعم أنشطة الهلال الأحمر الخيرية وأنشطة الهيئة العامة لشؤون القاصرين. * دعم الأنشطة الرياضية المختلفة في قطر. * تنظيم حملات ميدانية للتبرع بالدم، ودعم برامج مؤسسة حمد الطبية. * رعاية هدد من المحافل المحلية والدولية التعليمية والمهنية التي تساهم في تطوير نشاط الشباب.

<p>* رعاية مؤتمر أمن المعلومات في القطاع المالي ومؤتمرات حول التجارة وحماية الأنظمة الاقتصادية والعملات.</p>	
<p>* تنفيذ برنامج تدريبي حول التعامل وتوظيف ذوي الإعاقة من العملاء والموظفين.          * تدريب الموظفين من المصرف على لغة الإشارة، والمساهمة في صياغة قاموس إشاري متخصص بالمصطلحات المصرفية والتجارية.          * تنفيذ برنامج توعوي وتدريب حول كيفية استخدام بطاقات الإعانة للهِلال الأحمر القطري والتعامل مع أجهزة الصراف الآلي.          * المشاركة في مشروع التوجيه الوظيفي للمرحلة الثانوية للمدرسة لتعريف الطلبة بطبيعة ومزايا العمل في المجال المصرفي.          * المشاركة في تدريب وتوعية الطلاب بأهمية العمل المصرفي بشكل عام ودور مصرف الريان كمؤسسة مالية وطنية، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.          * انجاز 14900 ساعة تدريبية غطت التدريب بكافة أنواعه، النظرية والعملية.</p>	<p>2016</p>

المصدر: مصرف الريان القطري، التقارير السنوية للأعوام 2014، 2015، 2016.

باعتباره مصرفاً حديث النشأة، فإن مصرف الريان له تجربة مبتدئة في المسؤولية الاجتماعية وهذا يتجلى من عدد البرامج الموجهة للمجتمع وطبيعتها، كما لم يصرح المصرف في أي من بياناته وتقاريره الدورية عن حجم المبالغ المخصصة، ويعود سبب ذلك إلى التركيبة البشرية في دولة قطر من حيث العدد والنوعية، حيث تصنف قطر أغنى بلد في العالم من حيث نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة الوافدة فيها لها مؤهلات وخبرات علمية ومهنية جيدة، هذا ما يؤثر على طبيعة البرامج التي تحتاجها في إطار الخدمة والمسؤولية المجتمعية.

من جانب آخر، نلاحظ تركيز البرامج المعلنة في إطار المسؤولية الاجتماعية في جانب التدريب والتكوين وهو يعكس بذلك توجه دولة قطر نحو التربية والتعليم بدليل تصنيفها المتقدم على الصعيد العربي والعالمي في التربية والتعليم.

#### 4- مصرف دبي الإسلامي:

تم تأسيس مصرف دبي الإسلامي عام 1975 كأول مصرف إسلامي متكامل الخدمات، وأصبح المصرف رائداً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، ويعتبر المقر الرئيسي للمصرف في دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتحديد في إمارة دبي وله فروع في كل الإمارات، ويعتبر مصرف دبي الإسلامي أكبر مصرف إسلامي في الإمارات العربية المتحدة من حيث الموجودات، وهو شركة مساهمة مدرجة في سوق دبي المالي، وثالث أكبر مصرف إسلامي في العالم، لدى المصرف أكثر من 90 فرعاً في شتى أنحاء الإمارات العربية المتحدة، كما توفر خدمات مصرفية في 7 دول حول العالم، ويخدم المصرف أكثر من 1,7 مليون عميل، مع توفير باقة من المنتجات والخدمات المصرفية المطابقة للشريعة (مصرف دبي الإسلامي، 2018، الموقع الإلكتروني).

بلغت أرباح المصرف عام 2017 قيمة 4504 مليون درهم إماراتي (أكثر من 1,2 مليار دولار أمريكي)، كما بلغ إجمالي موجودات المصرف لذات العام 207337 مليون دينار إماراتي (57 مليار دولار أمريكي تقريباً).

## المخطط رقم 07: التصنيف الائتماني لمصرف دبي الإسلامي

Moody's

•A3

Fitch Rating

•A

المصدر: مصرف دبي الإسلامي، معلومات عن الشركة، من الموقع الالكتروني (اطلع عليه في 2018/05/14):

<http://www.dib.ae/ar/investor-relations/company-information/company-overview/overview>

قدم مصرف دبي الإسلامي "القرض الحسن" وهو قرض بلا فوائد بصورة مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لمساعدة المتعاملين معه في التغلب على المشكلات المادية التي تعترضهم دون استغلال لظروفهم وحاجتهم لهذا المبلغ ولا يهدف الصندوق لتحقيق كسب مادي مقابل هذه الخدمة.

ويهدف هذا القرض إلى تسهيل حياة المسلمين وحمايتهم من المقرضين ومن الظروف الخاطئة ولا مرغوب بها، كما أنه يهدف إلى تعزيز بنية إسلامية اجتماعية صحية من خلال تسهيل الاحتياجات الاجتماعية مثل الزواج والمتطلبات التعليمية الخارجة عن سيطرة مقدم الطلب ويأخذ أيضا في عين الاعتبار الرعاية الصحية والاحتياجات وحالات الطوارئ، ويعمل هذا المبدأ أيضا على تعزيز مفهوم التكافل (الإحسان المتبادل) بين المسلمين.

ويعتبر تأسيس أول صندوق زكاة في العالم عام 1975 من قبل مصرف دبي الإسلامي أحد أهم الخطوات في هذا المجال على مستوى العالم، وهو جزء من نظريته نحو تطبيق فريضة إسلامية شرعية، ولقد أسس المصرف صندوق الزكاة ليقوم بأداء الزكاة عن الموارد والصناديق المصرفية في المصرف، وكذلك لأدائها بالإئابة عن المتعاملين الذين يرغبون بتفويض المصرف بتحصيلها وتوزيعها، ويدار صندوق الزكاة من قبل لجنة مالية وإدارية تحت إشراف لجنة من هيئة الفتوى والشؤون القانونية، كذلك يقوم المصرف بتوزيع الزكاة تبعا لمستحقها وبعد دراسة للحالات المحتاجة.

كما أصدر مصرف دبي الإسلامي مجلة الاقتصاد الإسلامي وهي رسالة إعلامية متخصصة صدرت لخدمة الاقتصاد الإسلامي عام 1982، وقد كرست لنشر الفكر الإسلامي والمصرفية الإسلامية، وقد كان لها دورا في توجيه الرأي العام لصالح التمويل الإسلامي والأعمال المصرفية الإسلامية على وجه الخصوص، وتعد هذه المجلة الشهرية منبرا للنقاش حول مختلف القضايا ذات الصلة بالتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة وتطبيقاته، وسهلت التوصل إلى فهم أفضل للتمويل الإسلامي من خلال تحليل نقدي للمفاهيم المختلفة ذات الصلة، وقد قيمت نشر التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي، وكما وثقت الخطوات الكبيرة التي قطعت في مجال التمويل الإسلامي، على الصعيد العالمي.

في مجال المساهمات المالية قدم مصرف دبي الإسلامي عام 2018 تبرعا بقيمة 08 ملايين درهم (أكثر من اثنان مليون دولار أمريكي) كتبرع استثنائي لصالح مؤسسة رأس الخيمة للأعمال الخيرية لمساعدتها على تعزيز عملها الخيري في دعم الأسر المتعففة والمستحقة، ويقدم المصرف تبرعات سنوية تتجاوز قيمتها 200 مليون درهم (55 مليون دولار أمريكي تقريبا) لكافة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الرسمية والمعتمدة بدولة الإمارات (مصرف دبي الإسلامي، 2018، الموقع الالكتروني).

كما قدم مصرف دبي الإسلامي عام 2017 تبرعا ماليا بقيمة 04 أربعة ملايين درهم (01 واحد مليون دولار أمريكي) لمؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية دعما لبرنامجها التعليمي الذي يعد من أهم البرامج المحلية الخاصة بطلبة التعليم العالي في جامعات الدولة، ويسمح هذا التمويل بدعم 1775 طالبا وطالبة في التعليم العالي من ذوي الدخل المحدود والحالات الإقتصادية واقتناء 915 كمبيوتر محمول و 860 جهاز لوحي (مصرف دبي الإسلامي، 2018، الموقع الالكتروني).

تجدر الإشارة إلى أن مصرف دبي الإسلامي ساهم في مارس 2015 وقدم للبرنامج التعليمي لمؤسسة خليفة الإنسانية 7,8 مليون درهم (أكثر من 02 اثنان مليون دولار أمريكي)، وبلغ عدد طلبة التعليم العالي المستفيدين من هذه المبادرة وقتها ألفين و650 طالبا وطالبة في التعليم العالي (مصرف دبي الإسلامي، 2018، الموقع الالكتروني).

ودون التفصيل أكثر في حجم التبرعات التي يقدمها مصرف دبي الإسلامي، فإننا نلاحظ أن المصرف يعتمد بشكل كبير في خدمته المجتمعية على تقديم التبرعات والهبات المالية مباشرة للمؤسسات الخيرية المتخصصة، وهو ما يشير إلى هيكله الاقتصادي الإماراتي المؤسساتية التي تسهل على المصارف والمؤسسات الاقتصادية التنسيق مع المؤسسات والهيئات الخيرية والتي تنشط في مجال خدمة المجتمع عموما لتقديم خدماتها وتبرعاتها، ونعتبر أن تأطير النشاط المجتمعي وفق الطريقة المتبعة من طرف مصرف دبي الإسلامي اعتمادا على المؤسسات والهيئات المتخصصة فكرة يجب تثمينها ودعمها، لأنها تسمح بتنظيم العمل الخيري بشكل أفضل بما يجعل كبار المسؤولين عن الحكومات والمؤسسات يكتسبون مقروئية أفضل لحجم الاحتياجات والمساهمات وقنوات وكيفية صرفها.

### سابعاً: استنتاجات وتوصيات

تحتاج المصارف الإسلامية إلى الانخراط بفعالية في مسار المسؤولية الاجتماعية كمدخل مكمل وليس بديل في تطوير نشاطها ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وهي عملية مستمرة لا تتوقف عند حدود زمانية أو مكانية، كما أن منطلقات المصارف الإسلامية الفكرية والمنهجية يمثل لها دافعا وواجبا شرعيا للقيام بمسؤولياتها الاجتماعية، وتدرك المصارف الإسلامية أهمية وضرورة تحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه أفراد المجتمع ويتجلى هذا في المساهمات النوعية والمالية التي تقدمها والتي تعود عليها بالإيجاب باكتساب صورة تسويقية جيدة لدى العملاء، ولهذا تحرص المصارف الإسلامية على تنويع مساهمتها وأنشطتها المجتمعية.

سجلنا من خلال هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية تركز بشكل أكبر على مسؤولياتها الاجتماعية الموجهة لمختلف فئات المجتمع في مقابل اهتمام أقل بمسؤولياتها تجاه العاملين والموظفين وهو ما يترجم بحجم البرامج والمساهمات المالية المخصصة، ولعل السبب يعود إلى حجم المطالبات التي تقع على عاتق المصارف الإسلامية من محيطها الخارجي، كما أن أثر البرامج والأعمال الخيرية الموجهة للغير يكون أكثر دلالة من تلك الموجهة للأطراف الداخلية للمصرف، وهنا نقر بنتيجة مفادها أن المصرف الإسلامي بالرغم من استهدافه للعمل الخيري إلا أنه يرجو من ورائه تحقيق منافع تخدم سمعته ومكانته في المجتمع وتؤدي إلى ارتفاع حجم نشاطه باستقطاب عملاء ومتعاملين جدد.

كما سجلنا أن المصارف الإسلامية محل الدراسة لها خطط وسياسات واضحة في أداء دورها المجتمعي، وإن اختلفت الطرق والمناهج العملية أو حتى الفئات المستهدفة وتفضيل بعضها على الآخر، إلا أنه هناك وعي تام ومسئول بأهمية وضرورة العمل المجتمعي والخيري المستهدف للفئات الأقل حظا، ذلك أن الوازع والبعد الديني لنشاط المصارف الإسلامية يعد دائما الدافع لتقديم يد العون للفئات المحتاجة في المجتمع، ولاحظنا كذلك، غياب البرامج الاجتماعية الموجهة خارج حدود الدولة وعدم وجود تنسيق أو مشاركة في البرامج بين المصارف الإسلامية محل الدراسة بالرغم من الأثر الايجابي الكبير المنتظر من تقديم خدمات مجتمعية مشتركة موجهة لفئات بعينها، وتبعاً للنتائج المتوصل إليها نوصي بما يأتي:

- حصر وعد وترتيب احتياجات المجتمع وفقا للرؤية الشرعية، فاحتياجات المجتمع تختلف من حيث طبيعتها وأولويتها، وتتوقف هذه المهمة على السلطات الحكومية.

- إصدار ميثاق موحد للمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، لتأطير هذه العملية وتحديد أبعادها وأهدافها ومجالاتها حتى يكون هذا الميثاق مرجعية للعمل.

- تشجيع المصارف الإسلامية على الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية وإصدار تقارير متخصصة إضافة إلى تقاريرها المالية، وتسمح هذه التقارير بمتابعة جيدة لأعمال المصارف والمجالات المغطاة والفئات المستفيدة.
- يجب أن لا يقتصر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية داخل المصارف الإسلامية ورسم سياساتها على كبار المسؤولين والمديرين، وعليه لابد من إشراك وتدريب أكبر عدد ممكن من الموظفين في مختلف المصالح والمستويات على برامج خدمة وتنمية المجتمع.
- ابتكار مقاييس أداء، تمكن من قياس الأثر المجتمعي لبرامج المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية.
- الاهتمام أكثر بالوقف سواء بإنشاء الوقفيات أو تسييرها أو استثمار عوائدها، فالوقف يحقق مبدأ التكافل بين أفراد المجتمع ليعين بعضهم البعض، كما أن في الوقف ضمان لبقاء المال مدة طويلة فتدوم المنفعة وتعم الفائدة، كلما اتسعت قاعدة المنتفعين به.
- العمل على تنسيق السياسات والقيام ببرامج مشتركة لفائدة المجتمعات الإسلامية المحتاجة وتمويل المشروعات.
- الاهتمام بدعم البحث العلمي وعملية التعليم بشكل عام، فالشريعة الإسلامية تدعو إلى طلب العلم وتعلم سائر العلوم النافعة وقد نصت على ذلك الكثير من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، ومن هذا المنطلق يمكن للمصارف الإسلامية تقديم العديد من الخدمات الداعمة لعملية البحث العلمي والتدريب المهني وتمويل المنح الدراسية والمؤتمرات والندوات.
- ضرورة تضافر الجهود والتعاون بين كافة السلطات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة والمصارف المركزية مع المصارف الإسلامية للوصول إلى نموذج وبرنامج فعال في مجال المسؤولية الاجتماعية تحقيقاً للتنمية المستدامة.
- لا يجب أن ترتبط المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية بالبعد الخيري فقط حيث يجب أن يكون الاهتمام موجها نحو تنمية المجتمع بشكل عام وترسيخ لدى أفراد المجتمع مفهوم المواطنة والانتماء.

## - المراجع:

## \* المراجع باللغة العربية:

- 1- إبراهيم عبد اللطيف الإبراهيم، 4-5 نوفمبر 2014، نظرة ترشيدي في واقع المسؤولية الاجتماعية، ورقة بحث مقدمة في ورشة العمل الخامسة لمركز الكويت للاقتصاد الإسلامي حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية للمصارف الإسلامية.
- 2- احمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، 2010، المسؤولية الاجتماعية للمصارف العاملة في مصر كشركات ساهمة مصرية (مجالاتها - تأثيرها على الأداء)، بحث مقدم لمركز المديرين المصري للمشاركة به في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- 3- مصرف دبي الإسلامي، معلومات عن الشركة، من الموقع الالكتروني (اطلع عليه في 2018/05/14):  
<http://www.dib.ae/ar/investor-relations/company-information/company-overview/overview>
- 4- بيت التمويل الكويتي، التقرير السنوي السابع والثلاثون، 2015.
- 5- جريدة أموال، قائمة أقوى المصارف الإسلامية في العالم، (بالتصرف)، من الموقع الالكتروني (اطلع عليه في 2018/05/20):  
<http://amwal-mag.com>
- 6- رمضان الشراح، 4-5 نوفمبر 2014، المسؤولية الاجتماعية والتنمية للمصارف الإسلامية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة، ورقة بحث مقدمة في ورشة العمل الخامسة لمركز الكويت للاقتصاد الإسلامي حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية للمصارف الإسلامية.
- 7- شوقي احمد دنيا، 4-5 نوفمبر 2014، المسؤولية الاجتماعية المنشودة للمصارف الإسلامية، ورقة بحث مقدمة في ورشة العمل الخامسة لمركز الكويت للاقتصاد الإسلامي حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية للمصارف الإسلامية.
- 8- طاهر محسن منصور الغالبي (و) صالح مهدي محسن العامري، 2005، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان الأردن.
- 9- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، 2004، الإدارة الإستراتيجية في المصارف الإسلامية، المصرف الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 66، جدة - المملكة العربية السعودية.
- 10- عبد الرزاق الخريجي، 2016، المؤتمر العالمي الأول للمصرفية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى.
- 11- عبد الناصر طلب الزبيد، 2013، المسؤولية الاجتماعية للمصارف العاملة في الأردن (2008-2010)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 01، الجامعة الأردنية.
- 12- العرابي مصطفى (و) طروبيا نذير، 14-15 فيفري 2012، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية - تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار، (بالتصرف).
- 13- محمد أنس الزرقا، 4-5 نوفمبر 2014، المسؤولية الاجتماعية للمصرفية الإسلامية - تأصيل وأمثلة، ورقة بحث مقدمة في ورشة العمل الخامسة لمركز الكويت للاقتصاد الإسلامي حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية للمصارف الإسلامية، الكويت، (بالتصرف).
- 14- محمد فلاق، 2014/2013، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال، دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الشلف.
- 15- مصرف الراجحي، "التصنيف الائتماني"، من الموقع الالكتروني (أطلع عليه في 2018/05/12):  
[http://alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/about-us/pages/credit\\_rating\\_report.aspx](http://alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/about-us/pages/credit_rating_report.aspx)

- 16- مصرف الريان، التقرير السنوي 2016.
- 17- منير سليمان الحكيم، 2014، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 02.
- 18- نزار ميهوب، 2009، المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للأكاديمية السورية الدولية.
- 19- هشام بن حميدة، مارس 2016، تقييم واقع المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية (دراسة حالة عينية من المصارف الإسلامية)، مجلة المصارف، العدد 46.
- 20- يوسف الرويح، دور "بيتك" الاجتماعي يستهدف ترسيخ التنمية المستدامة، 03 يناير 2016، مقال منشور في جريدة الرأي الالكترونية (digital) على الموقع الالكتروني (اطلع عليه في 2018/05/14):  
<http://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=b99cfd9-8e4d-4ff2-bcf8-a3d727e10cf8>
- مدرسة إدارة الأعمال بستراسبورغ، 2009، "المالية الأخلاقية والمالية الإسلامية: أي تقارب؟".

#### \* المراجع باللغة الأجنبية:

- 01- Azim M & all, **Corporate Social Disclosure in Bangladesh: A Study of the Financial Sector**, International Review of Business Research Papers, Vol. 7, No. 2, March 2011.
- 02- BOCQUET Anne-Marie, banque et développement durable - illustration du cas BNP PARIBAS, institut de management de l'université de SAVOIE, mémoire de Master 1 Economie & Finance, 2008,
- 03- Chahrazad Tahri, **la responsabilité sociale de l'entreprise dans les banques: cas de la banque populaire**, dossier de recherche en économie et gestion, n° 04, vol 01, septembre 2015, p: 134.
- 04- Csaba Lentner, Krisztina Szegedi and Tibor Tatay, **Corporate Social Responsibility in the banking Sector**, STUDIES, Public Finance Quarterly, 2015/01, pp: 97 – 98.
- 05- Ecole Management Strasbourg, **finance éthique et finance islamique: quelle convergance ?**, la cahiers de la finance islamique, N 01, université de Starsbourg, 11 février 2009.
- 06- Heal G, **Corporate Social Responsibility: An Economic and Financial Framework**, Paper was prepared for presentation at the 2004 Annual Conference of the Monte Paschi Vita, December 2004.
- 07- Imen Louati, **la responsabilité sociétale des entreprises (RSE) en Tunisie - état des lieux**, étude, center for cooperation with the private sector (CCPS), 2012, p: 18.
- 08- Virginie Martin, **la finance islamique: un nouveau pas vers une finance éthique ?**, ESKA Annales des Mines - Gérer et comprendre, juin 2012, N° 108, p: 22.